African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 3, 2025
Page No: 670-693
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

أثر الإفصاح المحاسبي غير التقليدي على الشمول المالي من وجهة نظر المدراء ورؤساء الأقسام في المصارف التجارية الليبية في المنطقة الشرقية

د. ايناس ابوبكر الطيري *
قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة درنة، ليبيا

The Impact of Non-Traditional Accounting Disclosure on Financial Inclusion:From the Perspective of Managers and Heads of Departments in Libyan Commercial Banks in the Eastern Region

Dr. Enas Abbu Bakr Altery *
Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Derna, Libya

*Corresponding author Enas.altery@uod.edu.ly *المؤلف المراسل
Received: June 17, 2025 Accepted: August 14, 2025 Published: August 25, 2025

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإفصاح المحاسبي غير التقليدي – ممثلًا في الإفصاح الرقمي، التفاعلي، والزمني الفوري على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية الليبية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استبانة وُجهت إلى مجتمع الدراسة المتمثل في مصرفي الجمهورية والوحدة، حيث شملت العينة (125) من المديرين ورؤساء الأقسام ذات العلاقة (الإدارة المالية، المحاسبة، المراجعة الداخلية)، أظهرت النتائج وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين الإفصاح غير التقليدي والشمول المالي، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.895$)، وفسّرت الأبعاد الثلاثة مجتمعة نحو 80.1% من التغير في مستوى الشمول المالي. كما تبين أن الإفصاح الرقمي يعزز الوصول إلى المعلومات المالية الدقيقة، ويسهم الإفصاح التفاعلي في تقوية قنوات التواصل مع العملاء، بينما يدعم الإفصاح الزمني الفوري دقة القرارات المالية عبر توفير البيانات في الوقت المناسب، واوصت الدراسة بضرورة وضع معايير محلية للإفصاح غير التقليدي، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية للمصارف، إلى جانب تدريب الكوادر المصرفية وإطلاق برامج للتثقيف المالي بما يسهم في تعزيز الشفافية وتحقيق العدالة المالية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي غير التقليدي، الافصاح الرقمي، الافصاح التفاعلي، الافصاح الزمني، الشمول المالي.

Abstract

This study aims to analyze the impact of non-traditional accounting disclosure represented by digital, interactive, and real-time disclosure on enhancing financial inclusion in Libyan commercial banks. The study adopted a quantitative descriptive analytical approach, using a questionnaire distributed to the study population represented by Al-Jumhouria Bank and Al-Wahda Bank. The sample consisted of 125 participants, including managers and heads of relevant departments financial management, accounting, and internal audit. The results revealed a strong positive and statistically significant relationship between non-traditional disclosure and financial inclusion, with a correlation coefficient of (R = 0.895). Collectively,

the three dimensions explained about 80.1% of the variation in financial inclusion levels. The findings showed that digital disclosure facilitates access to accurate financial information, interactive disclosure strengthens communication channels and builds trust with clients, while real-time disclosure improves decision-making accuracy by providing timely information. Based on these findings, the study recommends the establishment of local standards for non-traditional disclosure, enhancing investment in the digital infrastructure of banks, providing training programs for banking staff, and launching financial literacy initiatives. These measures would contribute to greater transparency, improved client trust, and the achievement of financial inclusion and social equity in Libya

Keywords: Non-traditional accounting disclosure; Digital disclosure; Interactive disclosure; Real-time disclosure; Financial inclusion.

المقدمة:

يشهد العالم في الوقت الراهن تحولات اقتصادية ومالية متسارعة بفعل التطورات الرقمية والتكنولوجية، الأمر الذي ألقى بظلاله على أداء النظم المالية التقليدية، وفرض تحديات جديدة تتعلق بتعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. وقد أصبح الشمول المالي أحد أبرز الأهداف التنموية العالمية التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية لما له من دور محوري في تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية لكافة فئات المجتمع، بما فيهم ذوو الدخل المنخفض وسكان المناطق الريفية (World Bank, 2022).

ورغم التقدم الذي أحرزته بعض الدول في هذا المجال، إلا أن العديد من الدول العربية، ومن بينها ليبيا، لا تزال تواجه فجوات كبيرة في الوصول إلى الخدمات المالية. فبحسب بيانات البنك الدولي، تقل نسبة البالغين الليبيين الذين يمتلكون حسابات مصرفية عن المتوسط الإقليمي، مما يشير إلى ضعف ملحوظ في اندماج الأفراد ضمن المنظومة المالية الرسمية (Global Findex, 2021).

ويرتبط ذلك بجملة من العوامل، لعل أبرزها ضعف الإفصاح المحاسبي، والذي يمثل ركيزة أساسية لتعزيز ثقة المتعاملين مع القطاع المصرفي، ويسهم في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة لمتخذي القرار. ومن هنا برز الاتجاه نحو تبني أشكال أكثر تقدمًا من الإفصاح، يُشار إليها بالإفصاح المحاسبي غير التقليدي، والذي يشمل الإفصاح الرقمي، والإفصاح التفاعلي، الافصاح الزمني الأني، واستخدام تقنيات الاتصال الحديثة في عرض البيانات المالية، بما يعزز من الشفافية والمساءلة (Al-Shubiri & Al-Abedallat, 2021).

إلا أن الواقع الليبي يشير إلى محدودية تطبيق انواع الإفصاح غير التقليدي، في ظل بيئة تنظيمية وتشريعية تعاني من ضعف في البنية التحتية وغياب معايير واضحة للإفصاح الشامل. الأمر الذي يطرح تساؤلات حول أثر الإفصاح المحاسبي غير التقليدي، ودوره المحتمل في دعم جهود الشمول المالي داخل المصارف الليبية، لا سيما في ظل تحديات اقتصادية متراكمة.

وبناء على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى سد الفجوة المعرفية في البيئة الليبية، من خلال تحليل أثر الإفصاح المحاسبي غير التقليدي على الشمول المالي، وذلك من خلال دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية العاملة في المنطقة الشرقية من ليبيا

الدراسات السابقة

دراسة (Khlifi, F. 2021)

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين استخدام الشركات السعودية للإفصاح عبر الويب ومنصات التواصل – لا سيما "تويتر" – وبين مستوى التماثل المعلوماتي بين المستثمرين. اعتمد الباحث على تحليل بيانات 133 شركة سعودية غير مالية مدرجة في السوق المالية لعام 2019، مستخدمًا مؤشرات كمية لقياس حجم الإفصاح الرقمي ومدى ارتباطه بمستوى عدم التماثل في المعلومات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإفصاح عبر الوسائط الرقمية، خصوصًا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، يسهم بشكل ملحوظ في تقليص فجوة المعلومات بين الأطراف في السوق، كما أن هذا الأثر

يكون أكثر وضوحًا لدى الشركات الكبيرة من حيث الحجم أو التأثير السوقي. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تشجيع المؤسسات على توظيف المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي كأدوات إفصاح مالي رسمية وفعالة، مع التأكيد على أهمية وضع أطر تنظيمية واضحة تحكم هذا النوع من الإفصاح لضمان مصداقيته وفعاليته في تعزيز الشفافية وتقليل المعلومات غير المتكافئة بين المستثمرين.

دراسة (حسن، حنان عبد المنعم مصطفى، 2022)

تهدف الدراسة إلى قياس تأثير الإفصاح المحاسبي (الإلزامي والاختياري) على تعزيز الشمول المالي في البنوك المصرية خلال الفترة من 2016 إلى 2020، استخدمت الباحثة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات المالية للبنوك المصرية باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والشمول المالي.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي (سواء كان إلزاميًا أو اختياريًا) وتعزيز الشمول المالي في البنوك المصرية. كما تبين أن الإفصاح عن المعلومات المالية يزيد من ثقة العملاء ويعزز الوصول إلى الخدمات المالية و أوصت الدراسة بضرورة تشجيع البنوك على تبني أساليب إفصاح أكثر شفافية تشمل المعلومات المتعلقة بالشمول المالي، كما دعت إلى تحسين السياسات الحكومية التي تدعم تعزيز الشفافية في التقارير المالية.

دراسة (Al Khub, A., Saeudy, M., & Gerged, A. M. 2024)

تهدف إلى تحليل دور الإفصاح الرقمي في تعزيز الشمول المالي عبر القطاع المصرفي في الأردن. اعتمدت الدراسة على منهج كمي، من خلال إجراء مسح ميداني لعملاء البنوك الأردنية وتحليل البيانات ذات العلاقة باستخدام أدوات إحصائية متقدمة.

أشارت النتائج إلى أن الإفصاح الرقمي يسهم بفعالية في تحسين وصول الأفراد، وخاصة الفئات لمهمشة، إلى الخدمات المالية الرسمية. كما تبين أن تقديم المعلومات المالية بشكل واضح وشفاف عبر المنصات الرقمية يعزز من مستوى الثقة في التعاملات المصرفية، ويزيد من معدلات الاستخدام المالي في المجتمع. وخلص الباحثون إلى أهمية تعزيز استراتيجيات المصارف في المجال الرقمي، لا سيما من حيث تطوير أدوات الإفصاح الإلكتروني بما يحقق مبدأ الشمول المالي المستدام، ويوسع من قاعدة المتعاملين في النظام المالي.

دراسة (حامد، عطا الله علي،2024)

هدفت الى دراسة تأثير التحول الرقمي في نظم المعلومات المحاسبية على جودة الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية من خلال استطلاع آراء أصحاب المصالح وتم استخدام المنهج الميداني مع الاستبيانات الموزعة على أصحاب المصالح في المصارف التجارية الليبية، وتوظيف أسلوب التحليل الإحصائي (تحليل التباين) لفحص العلاقة بين التحول الرقمي والإفصاح المحاسبي.

وأظهرت الدراسة أن استخدام تقنيات التحول الرقمي مثل الحوسبة السحابية ومنصات التواصل الاجتماعي ساهم في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، لكن التأثير كان أقل وضوحًا في المصارف الليبية مقارنة بالبيئات الأخرى التي تطبق تقنيات أكثر تطورًا وأوصت بتعزيز تبني التقنيات الحديثة في المصارف الليبية، بما في ذلك الحوسبة السحابية والأنظمة الرقمية لتوفير افصاح محاسبي اكثر دقة وشفافية. كما دعت الى اهمية دور الجهات التنظيمية في تشجيع التحول الرقمي لمواكبة التطورات العالمية في مجال الإفصاح المالي

دراسة (سيد أحمد، دعاء محمد 2024)

هدفت الى دراسة تأثير الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك المصرية، مع التركيز على الدور الذي يلعبه الإفصاح في تحسين الاستقرار المالي لهذه المصارف واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع بيانات من البنوك التجارية المصرية حول مستوى الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وتحليل تأثيرها على الأداء المالي باستخدام أساليب التحليل الإحصائي.

أظهرت النتائج أن الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي ساعد في تحسين أداء البنوك من حيث زيادة الودائع وتحقيق استقرار أكبر في القروض. كما تبين أن الإفصاح يعزز ثقة العملاء والمستثمرين و أوصت

الدراسة بتعزيز ثقافة الإفصاح المالي بشكل عام، مع التركيز على الشمول المالي، باعتباره مكونًا رئيسيًا لدعم الاستقرار المالي في البنوك التجارية.

دراسة(Celestin, M., Mishra, S., & Mishra, A. K. 2025)

هدفت الدراسة إلى استكشاف الكيفية التي تتبناها المؤسسات أنظمة الإفصاح الزمني الفوري، ومدى تأثير ذلك على كفاءة اتخاذ القرار المؤسسي. اعتمد الباحثون على منهج وصفي تحليلي شمل مؤسسات متعددة القطاعات، وقد تم التركيز على مدى تبنّي هذه المؤسسات للتقنيات الرقمية الحديثة التي تتيح الإفصاح الفوري للبيانات المالية.

أظهرت نتائج الدراسة أن تقديم المعلومات المالية في الزمن الحقيقي يسهم بشكل ملحوظ في تقليص الأخطاء المالية، ويعزز من كفاءة وسرعة اتخاذ القرارات داخل المنظمات، كما أنه يرفع مستوى الشفافية ويقلّل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين. وأوصت الدراسة بضرورة تبنّي أنظمة إفصاح فوري مدعومة بالبنية الرقمية المتقدمة، باعتبارها ركيزة مهمة لتحسين جودة الحوكمة المالية وتمكين الجهات الرقابية وأصحاب المصلحة من التفاعل الآني مع البيانات.

دراسة (Elmaasrawy, Tawfik, & Almashikhi, 2025)

تناول الباحثون أثر الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي الرقمي من خلال تطبيقات الهاتف المحمول على أداء البنوك في سلطنة عمان، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى 2023.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليل السلاسل الزمنية باستخدام نموذج Partial Least Squares (PLS)، مستندة إلى بيانات مأخوذة من سبعة بنوك عُمانية مدرجة في السوق المالية.

هدفت الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين الإفصاح الرقمي ومؤشرات الأداء المصرفي، وخاصة فيما يتعلق بكل من إجمالي الودائع، وإجمالي القروض، ومعدل النمو المستدام.

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين الإفصاح الرقمي من خلال التطبيقات المصرفية وإجمالي الودائع، في حين كانت العلاقة إيجابية مع كل من إجمالي القروض ومعدل النمو المستدام، ما يشير إلى أن الإفصاح الرقمي يعزز من توجه الأفراد نحو الحصول على التمويل، ويحفز النمو، رغم أثره غير المشجع على حجم الودائع، وأوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق الإفصاح من خلال التطبيقات المصرفية، وتعزيز الشفافية فيما يتعلق بممارسات الشمول المالي الرقمي، إضافة إلى دعوة الجهات التنظيمية إلى إصدار تقارير دورية توضح مدى التزام البنوك بهذه الممارسات ومدى تأثيرها على المؤشرات المالية والتنموية.

- تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عدة جوانب رئيسية. أولاً، تركز على الإفصاح المحاسبي غير التقليدي، بما يشمل الإفصاح الرقمي، التفاعلي، والزمني الفوري، وهي أنماط لم تحظَ بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة. ثانيًا، تتمحور الدراسة حول البيئة الليبية، مما يضيف قيمة خاصة في تحليل تأثير هذه الأنماط من الإفصاح في بيئة تواجه تحديات مثل ضعف الشفافية ومحدودية الوصول إلى الخدمات المالية. ثالثًا، تجمع الدراسة بين عدة أنماط من الإفصاح المحاسبي، مما يتيح فحص تأثيرها الكلي على الشمول المالي، في حين أن الدراسات السابقة كانت تركز على نمط واحد فقط. كما تعتمد دراستي على منهجية ميدانية، مما يتيح جمع بيانات دقيقة تعكس الواقع الفعلي في المصارف التجارية الليبية، وهي ميزة تميزها عن الدراسات التي تعتمد على البيانات الثانوية. وأخيرًا، تساهم دراستي في استكشاف أبعاد مبتكرة للإفصاح المحاسبي وتأثيرها على تعزيز الشمول المالي، مما يضيف جديدًا في الدراسات العربية.

مشكلة الدراسة

يعد الشمول المالي من الموضوعات الحيوية التي تشغل العديد من الدول النامية، بما فيها ليبيا، حيث يواجه النظام المالي الليبي تحديات كبيرة في تحقيق التمويل الشامل لجميع أفراد المجتمع. وفقًا لتقرير البنك الدولي (2020)، تظل ليبيا واحدة من الدول التي تعاني من ضعف الوصول إلى الخدمات المالية، حيث تشير البيانات إلى أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية لا تتجاوز 15% من السكان البالغين، وهو ما يُعتبر من أدنى المعدلات في العالم.

تعد فجوة الشمول المالي في ليبيا أكثر وضوحًا في المناطق الريفية والشرقية، حيث تعاني المنطقة الشرقية من قلة المصارف والمؤسسات المالية مقارنة بالمناطق الكبرى، مما يُسهم في تضييق الفجوة بين الأفراد والخدمات المصرفية. يُرجع المصرف المركزي الليبي (2021) ذلك إلى عدة عوامل تشمل ضعف البنية التحتية التكنولوجية، نقص الوعي المالي لدى شريحة كبيرة من المجتمع، و قصر خدمات المؤسسات المالية على فئات معينة من العملاء، مما يُفاقم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسة العشيبي (2023) أن الإفصاح المالي في المصارف الليبية لا يتسم بالشفافية الكافية، مما يحد من قدرة الأفراد على الوصول إلى المعلومات المالية الضرورية لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة. ولذا، فإن نقص الإفصاح المحاسبي الجيد يعد من أبرز العوامل التي تُعيق تحقيق الشمول المالي في ليبيا، حيث يعاني العديد من العملاء من عدم الفهم الكامل للمنتجات والخدمات المالية المتاحة.

وبناء على ذلك تُعد هذه المشكلة قضية هامة لا يمكن تجاوزها إذا كان الهدف هو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا، مما يستدعي دراسة متعمقة حول كيفية تحسين الشمول المالي باستخدام أدوات الإفصاح المحاسبي غير التقليدي .

ومن خلال ما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الاتي:

ما أثر الافصاح المحاسبي غير التقليدي على الشمول المالي في المصارف التجارية الليبية ؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الأتية:

- ما أثر الافصاح المحاسبي الرقمي على الشمول المالي في المصارف التجارية الليبية؟
- ما أثر الافصاح المحاسبي التفاعلي على الشمول المالي في المصارف التجارية الليبية؟
- ما أثر الافصاح المحاسبي الزمني(الأني) على الشمول المالي في المصارف التجارية الليبية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي غير التقليدي على الشمول المالي في المصارف التجارية الليبية

ومن الهدف الرئيسي تتفرع الأهداف الاتية

- التعرف على أثر الافصاح المحاسبي الرقمي على الشمول المالي في المصارف التجارية الليبية.
- التعرف على أثر الافصاح المحاسبي التفاعلي على الشمول المالي في المصارف التجارية.
- التعرف على أثر الافصاح المحاسبي الزمني الأني على الشمول المالي في المصارف التجارية.

أهمية الدراسة

1- تمثل هذه الدراسة إضافة نوعية للمكتبة الأكاديمية العربية، إذ تتناول موضوعًا معاصرًا في بيئة مصرفية عربية تعاني من تحديات تنظيمية وتقنية، ما يُمكّن الباحثين من البناء عليها في دراسات مستقبلية ذات طابع مقارن أو تطبيقي.

2- تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لعدد من الفئات المعنية بمجالي الإفصاح المحاسبي والشمول المالي، وذلك على النحو الآتي:

- تساعد نتائج الدراسة إدارات المصارف التجارية على إدراك أثر أنماط الإفصاح المحاسبي غير التقليدي كالإفصاح الرقمي والتفاعلي والزمني في تعزيز الشمول المالي، مما يمكّن هذه المؤسسات من تطوير استراتيجيات إفصاح تسهم في توسيع قاعدة عملائها وتحسين مستوى الثقة.
- تمكّن الدراسة الجهات الرقابية، مثل مصرف ليبيا المركزي من تعزيز السياسات والمعايير المتعلقة بالإفصاح المحاسبي بما يتماشى مع الممارسات الرقمية الحديثة، وبما يدعم الشفافية المالية ويُسرّع من تحقيق الشمول المالي على المستوى الوطن
- توفّر الدراسة بيانات وتحليلات ميدانية تُسهم في تقييم مدى جاهزية المصارف الليبية لتحقيق الشمول المالي عبر أدوات الإفصاح الحديثة، وهو ما يعين المنظمات الدولية على توجيه دعمها الفني والمؤسسي وفقًا لأولويات واقعية.

- توفر الدراسة للمستثمرين إطارًا معرفيًا يساعد في فهم العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي ودرجة النفاذ إلى المعلومات المالية، الأمر الذي يرفع من كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية ويُقلل من مخاطر المعلومات غير المتكافئة.

فرضيات الدراسة

الفرضية الصفرية: لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية لأبعاد الإفصاح المحاسبي (الافصاح الرقمي – الافصاح التفاعلي- الافصاح الزمني) على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.

الفرضية البديلة: يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية لأبعاد الإفصاح المحاسبي (الافصاح الرقمي – الافصاح التفاعلي – الافصاح الزمني) على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.

مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية العاملة في المنطقة الشرقية التي تعتمد على الإفصاح المحاسبي في عرض تقاريرها المالية، وبشكل خاص مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة. أما العينة فقد اختيرت بطريقة قصدية، وشملت مديري المصارف ورؤساء الأقسام ذات العلاقة المباشرة بموضوع الإفصاح والشمول المالي، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، والمراجعة الداخلية. وقد تم جمع البيانات باستخدام استبانة وُجهت إلى هؤلاء المستجيبين، وبلغ عدد أفراد العينة (125) مشاركًا، وهو ما يعكس تمثيلًا مناسبًا لمجتمع الدراسة، ويوفر بيانات ميدانية موثوقة للتحليل الإحصائي.

مفهوم الافصاح المحاسبي غير التقليدي

يمثل الإفصاح المحاسبي غير التقليدي أحد الاتجاهات الحديثة في ممارسات الإفصاح المالي، حيث يُقصد به استخدام أدوات وتقنيات تكنولوجية مبتكرة وغير تقليدية لعرض البيانات المحاسبية، مثل المواقع الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتقارير الوقت الحقيقي، مما يُمكّن المستخدمين من الوصول إلى المعلومات بسهولة وسرعة، ويدعم الشفافية والمساءلة في بيئة الأعمال الرقمية (IFC, 2021).

يتجاوز هذا النوع من الإفصاح الأشكال التقليدية المعتمدة على القوائم المالية المطبوعة أو الثابتة، ويشمل الإفصاح الرقمي باستخدام تقنيات مثل XBRL، بالإضافة إلى الإفصاح التفاعلي واللحظي، والإفصاح الطوعي الذي يتناول قضايا بيئية واجتماعية وحوكمية (ESG)، ما يساهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وتقليص فجوة المعلومات (OECD, 2023).

كما يرتكز الإفصاح غير التقليدي على عدد من الأطر النظرية مثل نظرية الإشارة التي ترى أن المؤسسات ذات الأداء العالي تلجأ إلى الإفصاح الموسع لإيصال إشارات إيجابية للمستثمرين، ونظرية الوكالة التي تركز على الحد من تعارض المصالح بين الإدارة والمستخدمين من خلال الإفصاح الشامل والدقيق (Healy & Palepu, 2001; Watts & Zimmerman, 1986))

وقد ساهمت التطورات الرقمية في تسريع تبني الإفصاح غير التقليدي في الدول النامية، خاصة مع تصاعد أهمية الشمول المالي ودور المعلومات الرقمية في تمكين الأفراد من الوصول للخدمات المالية، وهو ما أكدته تقارير البنك الدولي التي تربط بين التحول الرقمي في الإفصاح وتعزيز الوصول المالي (World Bank, 202).

أبعاد الإفصاح المحاسبي غير التقليدي

يتكون الإفصاح المحاسبي غير التقليدي من عدة أبعاد رئيسية، تختلف عن الإفصاح التقليدي من حيث الشكل والمضمون وأدوات العرض. ومن أبرز هذه الأبعاد:

1. الإفصاح الرقمي: يشير الإفصاح الرقمي إلى إعداد التقارير المالية في صيغة هيكلية قابلة للقراءة آليًا، مثل استخدام XBRL، مما يمكّن المستخدمين من البحث بسهولة، واستخراج البيانات، ومقارنتها بفعالية عبر مختلف الشركات والقطاعات (IFRS Foundation, 2024)

2. الإفصاح التفاعلي:ُشير الإفصاح التفاعلي إلى تقديم المعلومات المالية بطريقة تسمح للمستخدمين بالتفاعل معها كالبحث، والتحليل، واستيعاب المعلومات بعمق مما يعزز من فعالية المعالجة والاستيعاب لدى المستثمرين، مقارنة بمنصات الإفصاح التقليدية غير التفاعلية (Brown, 2021)
3. الإفصاح الزمني(الأني): يشير الإفصاح الزمني إلى نشر المعلومات الجوهرية عن أنشطة المؤسسة وقراراتها في الوقت المناسب وبشكل عادل، بما يضمن وصول جميع الأطراف المعنية إلى هذه المعلومات في وقت مبكر ومتزامن، مما يعزز الشفافية ويُحد من تضارب المصالح بين المستثمرين (CIRO, 2024)

مفهوم الشمول المالي

يشير مفهوم الشمول المالي إلى مدى قدرة الأفراد والمؤسسات، ولا سيما الفئات ذات الدخل المنخفض والفئات المهمشة، على الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية واستخدامها بفعالية، مثل حسابات التوفير، وخدمات الدفع، والتمويل، والتأمين، ضمن نظام مالي رسمي وآمن وعادل. ويُعد الشمول المالي مكونًا أساسيًا لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والحد من الفقر، وتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي (صندوق النقد العربي، 2022).

الشمول المالي لا يقتصر فقط على إتاحة الوصول للخدمات المالية، بل يشمل أيضًا الاستفادة الفعلية منها بطريقة تُعزز من الرفاهية المالية وتحمي الحقوق المالية للمستهلكين. ويؤكد البنك المركزي المصري أن تعزيز الشمول المالي يتطلب العمل على ثلاثة محاور رئيسية: الوصول إلى الخدمات، الاستخدام الفعلي لها، وجودة تلك الخدمات بما يتلاءم مع حاجات العملاء (البنك المركزي المصري، 2021)

لقد أصبح الشمول المالي أكثر ارتباطًا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة في ظل الثورة الرقمية التي يشهدها القطاع المصرفي العربي. فالتقنيات الحديثة كالمحافظ الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر الهاتف، والتمويل الرقمي وفرت فرصًا لتوسيع نطاق الشمول المالي إلى شرائح كانت سابقًا خارج النظام المالي الرسمي، وهو ما أسهم في تقليل الفجوة المالية بين المناطق الحضرية والريفية (عبد الله، 2023)

تلعب الثقافة المالية دورًا محوريًا في دعم جهود الشمول المالي؛ إذ أن امتلاك الأفراد للمعرفة المالية الأساسية يمكّنهم من اتخاذ قرارات مالية رشيدة واستغلال المنتجات والخدمات المتاحة لهم بطريقة مستدامة. ولهذا، فإن برامج التثقيف المالي أصبحت أحد الأعمدة الأساسية لاستراتيجيات الشمول المالي في العديد من الدول العربية (الطيب، 2022).

الشمول المالي لا يُنظر إليه فقط من زاوية اقتصادية، بل يُعد أيضًا أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص، لاسيما في الدول النامية التي تعاني من تركز الخدمات المالية في المدن الكبرى. لذلك، فإن تصميم سياسات مالية مرنة وشاملة يُعد ضرورة لتعزيز الشمول المالي، وتقليل الإقصاء المالي، وتحقيق الأهداف التنموية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021).

أبعاد الشمول المالي

يتكون الشمول المالي من عدة أبعاد مترابطة تُشكّل الإطار التحليلي لقياس مدى دمج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي، وهذه الأبعاد تشمل: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام هذه الخدمات، جودة المنتجات المالية، مستوى التثقيف المالي، والتكلفة والسهولة.

1. الوصول إلى الخدمات المالية

يعني قدرة الأفراد والمؤسسات، خصوصًا في المناطق النائية والمحرومة، على الوصول الفعلي إلى نقاط تقديم الخدمات المالية الرسمية مثل الفروع المصرفية، وأجهزة الصراف الآلي، والوكلاء الماليين. وقد أظهرت دراسات عربية أن ضعف البنية التحتية في بعض الدول يحد من قدرة الأفراد على الولوج للخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الإقصاء المالي (صندوق النقد العربي، 2022).

2. استخدام الخدمات المالية

يرتبط هذا البعد بمعدل استخدام الأفراد للخدمات المتاحة، وليس فقط بوجود إمكانية الوصول إليها. فامتلاك حساب مصرفي لا يعني بالضرورة استخدامه بفاعلية. ويُقاس هذا البعد من خلال عدد المعاملات وتكرار استخدامها، وتنوع الخدمات المستخدمة (ادخار، تحويل، تمويل) (الطيب، 2022).

3. جودة الخدمات المالية

يعني هذا البعد مدى ملاءمة المنتجات المالية لاحتياجات العملاء، وشمولها للخصائص التي تضمن العدالة والشفافية وحماية المستهلك المالي. فغياب التوجيه المالي الجيد وتضارب المعلومات يُمكن أن يؤدي إلى اعتماد الأفراد على خدمات مالية غير رسمية (عبد الله، 2023).

4. الثقافة المالية

تشير إلى مستوى فهم الأفراد للمفاهيم المالية الأساسية، وقدرتهم على اتخاذ قرارات مالية مدروسة. وتُعد الثقافة المالية ضرورية لضمان الاستخدام الرشيد للخدمات المالية، وتعزيز الثقة بالمؤسسات المالية. وقد أوصت تقارير عربية بدمج التعليم المالي في المناهج الدراسية الوطنية (البنك المركزي المصري، 2021)

5. القدرة على تحمّل التكلفة

يشير هذا البعد إلى مدى توفر الخدمات المالية بتكلفة معقولة، خصوصًا للفئات ذات الدخل المحدود. إذ تؤكد بعض الدراسات أن ارتفاع الرسوم المالية واشتراطات الحد الأدنى للرصيد يمثلان عائقين رئيسيين أمام تحقيق شمول مالي حقيقي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021).

6. الثقة والثقافة المجتمعية

من أبعاد الشمول المالي أيضًا تلك المتعلقة بـالثقة المجتمعية في المؤسسات المالية، والثقافة العامة تجاه التعاملات المصرفية. في بعض المجتمعات العربية، ما تزال هناك تصورات سلبية أو تحفظات دينية تجاه الخدمات المصرفية، ما يتطلب جهودًا توعوية وتطوير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة (عبد الله، 2023).

العلاقة بين الافصاح المحاسبي غير التقليدي والشمول المالي

تُعد ممارسات الإفصاح المحاسبي غير التقليدي التي تشمل الإفصاح الرقمي، والإفصاح التفاعلي، والإفصاح الزمني من الأدوات الحديثة التي تُسهم في تعزيز الشمول المالي. إذ يُمكّن الإفصاح الرقمي من تسهيل الوصول إلى البيانات المالية من خلال المنصات الإلكترونية، مما يوسع دائرة المستفيدين من المعلومات. بينما يعمل الإفصاح التفاعلي على تعزيز ثقة المتعاملين مع المصارف عبر توفير قنوات للتواصل المباشر وفهم أدق للمعلومات المالية، وهو ما يرفع من مستوى المشاركة الفعالة للعملاء. أما الإفصاح الزمني فيُركز على توفير المعلومات بشكل فوري ومستمر، بما يقلل من فجوات المعلومات ويساعد الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في اتخاذ قرارات مالية أكثر وعيًا. وتشير الدراسات إلى أن تحسين جودة الإفصاح وفق هذه الأبعاد يرفع من مستويات الشفافية، ويزيد من ثقة أصحاب المصلحة، ويساعد على دمج شرائح أكبر في الإطار المالي المؤسسي، بما يدعم أهداف الشمول المالي (Taylor, Osei-Tutu, & Awuye, 202).

الدراسة الميدانية

أولاً: صدق أداة الدراسة الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه وثم بالتأكد من صدق الإستبانة بطريقتين لغرض قياس ثبات أداة الدراسة، وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences(SPSS) وذلك عن طريق استخراج اختبار ألفا كرونباخ (α) الثبات:

ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات أداة جمع البيانات دقتها واتساقها بمعنى إن تعطي أداة جمع البيانات النتائج نفسها إذا تم استخدامها أو إعادتها مرة أخرى تحت ظروف مماثلة.

ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): يعد ألفا كرونباخ من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الإستبانة، وهو اختبار يبين مدى ثبات الإستبانة (البياتي، 49،2005) .

جدول رقم (1) نتائج اختبار كرونباخ ألفا.

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ (الثبات)	الجدر التربيعي لمعامل ألفا
الافصاح الرقمي	5	0.828	%90.99
الافصاح التفاعلي	5	0.842	%91.76
الافصاح الزمني (الأني)	5	0.830	%91.10
الشمول المالي	8	0.894	%94.55
كل المحاور	23	0.957	%97.83

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أن معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) للمحاور تراوحت بين 0.828 و0.894، بينما بلغ معامل الثبات للمحاور مجتمعة 0.957. وتشير هذه القيم إلى وجود اتساق داخلي قوي بين عبارات كل محور من محاور الدراسة، مما يعزز موثوقية الأداة في قياس المفاهيم المستهدفة.

في محور الإفصاح الرقمي، بلغ معامل الثبات 0.828، وهو ما يشير إلى درجة جيدة من الاتساق الداخلي، أما محور الإفصاح التفاعلي، فقد سجل معامل ثبات أعلى بلغ 0.842، كما سجل محور الإفصاح الزمني (الآني) قيمة 0.830 لمعامل الثبات، أما محور الشمول المالي فقد سجل أعلى قيمة بين المحاور بلغت 0.894.

وبالنسبة لمعامل الثبات الكلي لجميع المحاور، فقد بلغ 0.957، أي بنسبة صدق ظاهري 97.83%. وتشير هذه النتائج إلى أن جميع المحاور تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وأن الأداة البحثية المستخدمة تتسم بموثوقية كبيرة في قياس متغيرات الدراسة.

أما بالنسبة لمؤشر الصدق الظاهري، والمُحتسب من خلال الجذر التربيعي لمعامل ألفا مضروبًا في 100، فقد أظهرت النتائج نسب صدق مرتفعة عبر جميع المحاور. حيث بلغت النسبة في محور "الشمول المالي" 94.55%، يليه محور "الإفصاح التفاعلي" بنسبة 91.76%، ثم الإفصاح الزمني (الآني)" بنسبة 91.10%، وأخيرًا "الإفصاح الرقمي" بنسبة 90.99%. أما النسبة الإجمالية لجميع المحاور فقد بلغت 97.83%، وهي نسبة مرتفعة جدًا تؤكد أن الأداة قادرة على قياس المفاهيم المستهدفة بدرجة عالية من الدقة والفعالية.

وبذالك يكون قد تأكد من صدق وثبات مقياس الدراسة مما يجعلها على ثقة بصحة المقياس صلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على فرضيات أو تساؤلات الدراسة.

تحليل البيانات الشخصية

1) **العمر: في** الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) تبين لتوزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب العمر.

الجدول رقم (2) يبين التوزيع التكرار حسب العمر.

العمر	العدد	النسبة
أقل من30سنة	34	%27.2
من30-35سنه	27	%21.6
من35-40سنه	39	%31.2
أكثر من40	25	%20.0
المجموع	125	%100.0

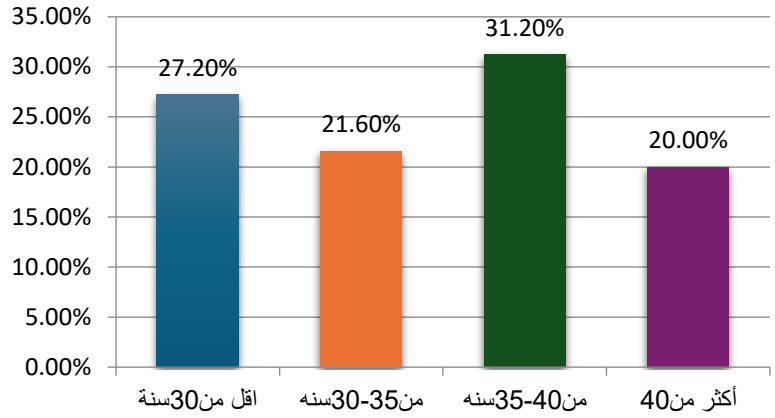

الشكل رقم (1) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب العمر.

يتبين من الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة كانت ضمن فئة العمر من 35 إلى 40 سنة حيث بلغت 31.2%، تليها فئة أقل من 30 سنة بنسبة 27.2%، ثم فئة من 30 إلى 35 سنة بنسبة 21.6%، في حين جاءت فئة أكثر من 40 سنة في المرتبة الأخيرة بنسبة 20.0%.

2) المؤهل العلمي: في الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (3) يبين التوزيع التكرار حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
بكالوريوس	103	%82.4
ماجستير	8	%6.4
دكتوراه	4	%3.2
اخرى	10	%8.0
المجموع	125	%100.0

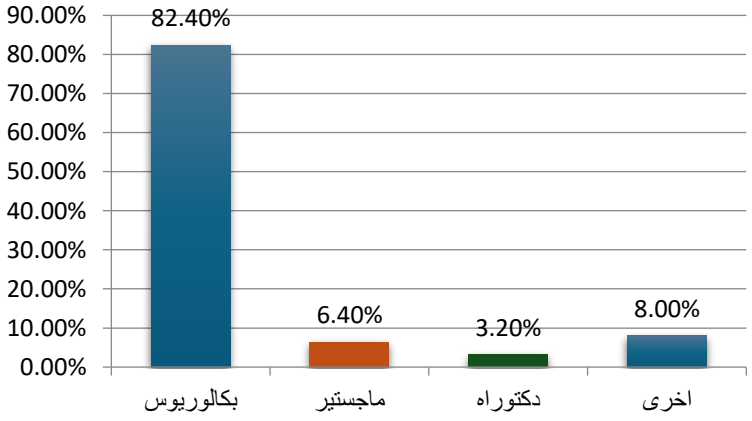

الشكل رقم (2) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي.

يتبين من الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة كانت ضمن فئة البكالوريوس حيث بلغت 82.4%، تليها فئة أخرى بنسبة 8.0%، ثم فئة الماجستير بنسبة 6.4%، في حين كانت النسبة الأقل في فئة الدكتوراه بنسبة 3.2%.

3) سنوات الخبرة: في الجدول رقم (4) والشكل رقم (3) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.

الجدول رقم (4) يبين التوزيع التكرار حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
من5-10سنوات	53	%42.4
من11-15سنه	28	%22.4
من15-20سنة	30	%24.0
من20سنه فأكثر	14	%11.2
المجموع	125	%100.0

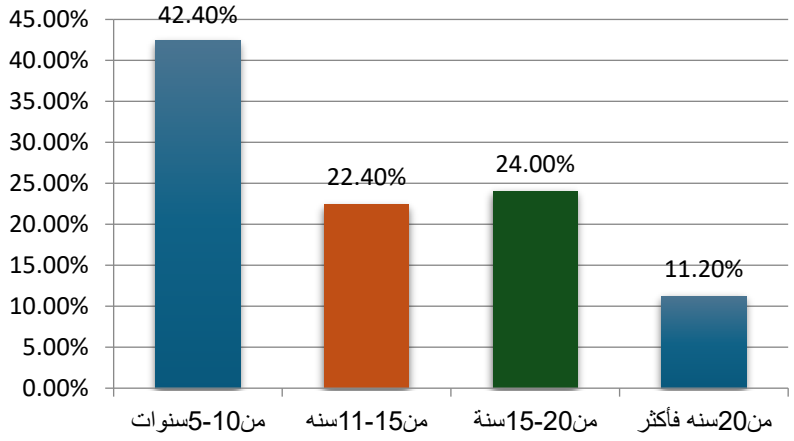

الشكل رقم (3) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة.

يتبين من الجدول رقم (4) والشكل رقم (3) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة كانت ضمن فئة من 5-10 سنوات حيث بلغت 42.4%، تليها فئة من 15-20 سنة بنسبة 24.0%، ثم فئة من 11-15 سنة بنسبة 22.4%، في حين كانت النسبة الأقل في فئة من 20 سنة فأكثر بنسبة 11.2%.

إجابات تساؤلات الدراسة:

تصحيح المقياس:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد استخدمت الباحثة الطريقة الرقمية في ترميز الإجابات المتعلقة بمقياس ليكيرث الخماسي كما بالجدول (5):

الجدول رقم (5) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بعبارات المقياس.

الإجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) لتحديد أوزان العبارات حسب قيم المتوسط المرجح المتحصل عليها نتيجة لتحليل الإجابات كما في الجدول رقم (5) و ذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة ، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول حساب المدى (5-1= 4) و تقسيم المدى على خمس مستويات 4÷ 5= 0.80 وهذا الرقم يعتبر طول الفئة الواحدة أو المستوى الواحد وهكذا الاوزان كما هو موضح في جدول المتوسط المرجح التالي:

الجدول رقم (6) المتوسط المرجح المتحصل عليه من تحليل الإجابات.

	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا
المتوسط المرجح	من 1 إلى أقل 1.80	من 1.80 إلى أقل من 2.60	من 2.60 إلى أقل من 3.40	من 3.40 إلى أقل من 4.20	من 4.20 إلى 5

المحور الأول: الافصاح الرقمي.

لتحليل عبارات هذا المحور من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازلياً حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة.

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	**يوفر الافصاح الرقمي معلومات مالية دقيقة وسهلة الوصول.**	4.78	0.4729	95.52%	1	مرتفعة جدا
2	**يتيح الافصاح الرقمي الحصول على البيانات في الوقت المناسب.**	4.70	0.5683	94.08%	2	مرتفعة جدا
3	**يساعد الافصاح الرقمي على أقابل الأخطاء الناتجة عن استخدام التقارير الورقية.**	4.57	0.6002	91.36%	4	مرتفعة جدا
4	**بيهم الافصاح الرقمي في تبسيط عرض المعلومات المالية.**	4.53	0.6034	90.56%	5	مرتفعة جدا
5	**يعزز الافصاح الرقمي من امكانية متابعة الأداء المالي عبر المنصات الالكترونية.**	4.58	0.5982	91.68%	3	مرتفعة جدا
	المتوسط الاجمالي	4.63	0.4395	92.64%		مرتفعة جدا

يتبين من الجدول رقم (7) أن درجة الموافقة على العبارات ككل كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.63، والانحراف المعياري 0.4395، والوزن النسبي 92.64%. وقد تم ترتيب العبارات ترتيبًا تنازليًا حسب موافقة أفراد عينة الدراسة كما يلي:

1. العبارة رقم (1): "يوفر الإفصاح الرقمي معلومات مالية دقيقة وسهلة الوصول"، جاءت في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.78، والانحراف المعياري 0.4729، والوزن النسبي 95.52%.
2. العبارة رقم (2): "يتيح الإفصاح الرقمي الحصول على البيانات في الوقت المناسب"، جاءت في المرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.70، والانحراف المعياري 0.5683، والوزن النسبي 94.08%.
3. العبارة رقم (5): "يعزز الإفصاح الرقمي من إمكانية متابعة الأداء المالي عبر المنصات الإلكترونية"، جاءت في المرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.58، والانحراف المعياري 0.5982، والوزن النسبي 91.68%.

4. العبارة رقم (3): "يساعد الإفصاح الرقمي على تقليل الأخطاء الناتجة عن استخدام التقارير الورقية"، جاءت في المرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.57، والانحراف المعياري 0.6002، والوزن النسبي 91.36%.
5. العبارة رقم (4): "يسهم الإفصاح الرقمي في تبسيط عرض المعلومات المالية"، جاءت في المرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.53، والانحراف المعياري 0.6034، والوزن النسبي 90.56%.

المحور الثاني: الافصاح التفاعلي.

لتحليل عبارات هذا المحور من حيت درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازلياً حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة.

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	**يتيح الافصاح التفاعلي قنوات مباشرة التواصل مع المستفيدين.**	4.66	0.5812	93.28%	1	مرتفعة جدا
2	**يساعد الافصاح التفاعلي على توضيح الخدمات والمنتجات المالية بشكل أفضل.**	4.60	0.5957	92.00%	2	مرتفعة جدا
3	**يسهل الافصاح التفاعلي فهم البيانات من خلال استخدام الوسائط المتعددة.**	4.56	0.6011	91.20%	3	مرتفعة جدا
4	**يعزز الافصاح التفاعلي امكانية تقديم ملاحظات فورية من المستخدمين.**	4.52	0.6038	90.40%	4	مرتفعة جدا
5	**يساهم الافصاح التفاعلي في بناء علاقة مستمر بين المصرف والعملاء.**	4.56	0.6011	91.20%	3	مرتفعة جدا
	المتوسط الاجمالي	4.58	0.4673	91.62%		مرتفعة جدا

يتبين من الجدول رقم (8) أن درجة الموافقة على العبارات ككل كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.58، والانحراف المعياري 0.4673، والوزن النسبي 91.62%. وقد تم ترتيب العبارات ترتيبًا تنازليًا حسب موافقة أفراد عينة الدراسة كما يلي:

1. العبارة رقم (1): "يتيح الإفصاح التفاعلي قنوات مباشرة للتواصل مع المستفيدين"، جاءت في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.66، والانحراف المعياري 0.5812، والوزن النسبي 93.28%.
2. العبارة رقم (2): "يساعد الإفصاح التفاعلي على توضيح الخدمات والمنتجات المالية بشكل أفضل"، جاءت في المرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.60، والانحراف المعياري 0.5957، والوزن النسبي 92.00%.

3. العبارتان رقم (3) و(5): "يسهل الإفصاح التفاعلي فهم البيانات من خلال استخدام الوسائط المتعددة"، و"يساهم الإفصاح التفاعلي في بناء علاقة مستمرة بين المصرف والعملاء"، جاءتا في المرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.56، والانحراف المعياري 0.6011، والوزن النسبي 91.20%.
4. العبارة رقم (4): "يعزز الإفصاح التفاعلي إمكانية تقديم ملاحظات فورية من المستخدمين"، جاءت في المرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.52، والانحراف المعياري 0.6038، والوزن النسبي 90.40%.

المحور الثالث: الافصاح الزمني (الأني).

لتحليل عبارات هذا المحور من حيت درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازلياً حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة.

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	**يقدم الافصاح الزمنى بيانات محادثه فور حدوثها.**	4.63	0.5755	92.64%	3	مرتفعة جدا
2	**يتيح الافصاح الزمنى الاستجابة السريعة للأحداث المالية.**	4.66	0.5694	93.12%	2	مرتفعة جدا
3	**يقلل الافصاح الزمنى من تأخير المعلومات.**	4.50	0.5906	90.08%	5	مرتفعة جدا
4	**يدعم الافصاح الزمنى دقة القرارات المالية.**	4.58	0.5845	91.68%	4	مرتفعة جدا
5	**يعزز الافصاح الزمنى من مرونة التقارير المالية.**	4.66	0.5672	93.28%	1	مرتفعة جدا
	المتوسط الاجمالي	3.89	0.8171	77.74%		مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (9) أن درجة الموافقة على العبارات ككل كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.89، والانحراف المعياري 0.8171، والوزن النسبي 77.74%. وقد تم ترتيب العبارات ترتيبًا تنازليًا حسب موافقة أفراد عينة الدراسة كما يلي:

1. العبارة رقم (5): "يعزز الإفصاح الزمني من مرونة التقارير المالية"، جاءت في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.66، والانحراف المعياري 0.5672، والوزن النسبي 93.28%.
2. العبارة رقم (2): "يتيح الإفصاح الزمني الاستجابة السريعة للأحداث المالية"، جاءت في المرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.66، والانحراف المعياري 0.5694، والوزن النسبي 93.12%.
3. العبارة رقم (1): "يقدم الإفصاح الزمني بيانات محدثة فور حدوثها"، جاءت في المرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.63، والانحراف المعياري 0.5755، والوزن النسبي 92.64%.

4. العبارة رقم (4): "يدعم الإفصاح الزمني دقة القرارات المالية"، جاءت في المرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.58، والانحراف المعياري 0.5845، والوزن النسبي 91.68%.
5. العبارة رقم (3): "يقلل الإفصاح الزمني من تأخير المعلومات"، جاءت في المرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.50، والانحراف المعياري 0.5906، والوزن النسبي 90.08%.

المحور الرابع: الشمول المالي.

لتحليل عبارات هذا المحور من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازلياً حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة.

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	**يوفر المصرف قنوات متعددة من فروع وصرافات ووكلاء وتطبيقات الكترونيه تسهل وصول العملاء الى الخدمات.**	4.66	0.5551	93.12%	2	مرتفعة جدا
2	**يعمل المصرف على زيادة استخدام العملاء الخدمات المالية بشكل منتظم ومستمر.**	4.64	0.5594	92.80%	3	مرتفعة جدا
3	**يوضح المصرف الرسوم المالية والعمولات بشكل شفاف قبل تقديم الخدمة.**	4.62	0.5632	92.48%	4	مرتفعة جدا
4	**تتميز منتجات المصرف بملاءمتها لاحتياجات مختلف الفئات من العملاء.**	4.51	0.5766	90.24%	8	مرتفعة جدا
5	**توفر خدمات المصرف حماية كاملة الحقوق المستهلك المالي.**	4.57	0.5727	91.36%	7	مرتفعة جدا
6	**بيهم المصرف في تعزيز الثقافة المالية لدى العملاء من خلال النوعية والبرامج الارشادية.**	4.58	0.5717	91.52%	6	مرتفعة جدا
7	**يقدم المصرف خدمات مالية بتكلفة تتناسب مع امكانيات العملاء خصوصا ذوي الدخل المحدود.**	4.62	0.5649	92.32%	5	مرتفعة جدا
8	**ساعدت ممارسات المصرف في تحسين الصورة المهنية المجتمعية حول المعاملات المصرفية.**	4.69	0.5450	93.76%	1	مرتفعة جدا
المتوسط الاجمالي		4.61	0.4270	92.20%		مرتفعة جدا

يتبين من الجدول رقم (10) أن درجة الموافقة على العبارات ككل كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.61، والانحراف المعياري 0.4270، والوزن النسبي 92.20%. وقد تم ترتيب العبارات ترتيبًا تنازليًا حسب موافقة أفراد عينة الدراسة كما يلي:

1. العبارة رقم (8): "ساعدت ممارسات المصرف في تحسين الصورة المهنية المجتمعية حول المعاملات المصرفية"، جاءت في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.69، والانحراف المعياري 0.5450، والوزن النسبي 93.76%.
2. العبارة رقم (1): "يوفر المصرف قنوات متعددة من فروع وصرافات ووكلاء وتطبيقات إلكترونية تسهل وصول العملاء إلى الخدمات"، جاءت في المرتبة الثانية بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.66، والانحراف المعياري 0.5551، والوزن النسبي 93.12%.
3. العبارة رقم (2): "يعمل المصرف على زيادة استخدام العملاء الخدمات المالية بشكل منتظم ومستمر"، جاءت في المرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.64، والانحراف المعياري 0.5594، والوزن النسبي 92.80%.
4. العبارة رقم (3): "يوضح المصرف الرسوم المالية والعمولات بشكل شفاف قبل تقديم الخدمة"، جاءت في المرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.62، والانحراف المعياري 0.5632، والوزن النسبي 92.48%.
5. العبارة رقم (7): "يقدم المصرف خدمات مالية بتكلفة تتناسب مع إمكانيات العملاء خصوصًا ذوي الدخل المحدود جاءت في المرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.62، والانحراف المعياري 0.5649، والوزن النسبي 92.32%.
6. العبارة رقم (6): "يهتم المصرف في تعزيز الثقافة المالية لدى العملاء من خلال التوعية والبرامج الإرشادية"، جاءت في المرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.58، والانحراف المعياري 0.5717، والوزن النسبي 91.52%.
7. العبارة رقم (5): "توفر خدمات المصرف حماية كاملة لحقوق المستهلك المالي جاءت في المرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.57، والانحراف المعياري 0.5727، والوزن النسبي 91.36%.
8. العبارة رقم (4): "تتميز منتجات المصرف بملاءمتها لاحتياجات مختلف الفئات من العملاء"، جاءت في المرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.51، والانحراف المعياري 0.5766، والوزن النسبي 90.24%.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية لأبعاد الإفصاح المحاسبي (الافصاح الرقمي – الافصاح التفاعلي – الافصاح الزمني) على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.

الفرضية البديلة: يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية لأبعاد الإفصاح المحاسبي (الافصاح الرقمي – الافصاح التفاعلي – الافصاح الزمني) على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.

لا يجاد معادلة الانحدار حيث وكلا المتغيرات المستقلة والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد linear ومعامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيث ان المتغيرات المستقلة هي **(الافصاح الرقمي – الافصاح التفاعلي – الافصاح الزمني)** والمتغير التابع **الشمول المالي** وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

جدول رقم (11) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

Std. Error of the Estimate تعين خطأ التعديل	Adjusted R Square مربع معامل الارتباط المعدل	معامل التحديد Square R	معامل الارتباطR
0.19303	0.796	0.801	0.895[a]

بين الجدول رقم (11) أن قيمة معامل الارتباط بين الشمول المالي والأبعاد المستقلة (الإفصاح الرقمي – الإفصاح التفاعلي – الإفصاح الزمني) بلغت 0.895، وهي علاقة طردية قوية جداً، كما بلغ معامل التحديد 0.801، مما يشير إلى أن نحو 80.1% من التغير في الشمول المالي يعود إلى التغير في (الافصاح الرقمي – الافصاح التفاعلي – الافصاح الزمني)

جدول رقم (12) تحليل التباين ANOVA بين المتغيرات التابع والمستقلات.

مستوى الدلالة Sig	F	متوسط المربعات Mean Square	درجة الحرية df	مجموع المربعات Sum of Squares	مصدر التباين
<0.001[b]	161.954	6.035	3	18.104	بين المجموعات Regression
		0.037	121	4.509	داخل المجموعة Residual
			124	22.613	المجموع

تبين في جدول تحليل التباين رقم (12) أن قيمة F المحسوبة تساوي 161.954 وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة 2.68، وبما أنا مستوى الدلالة يساوي أقل من 0.001 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية نقبل الفرضية البديلة القائلة **إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الإفصاح المحاسبي (الافصاح الرقمي – الافصاح التفاعلي – الافصاح الزمني) على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.**

جدول رقم (13) Coefficients [a] أثر المتغيرات المستقلة على التابع.

مستوى الدلالة	T	معاملات موحدة Standardized Coefficients	معاملات غير معيارية Unstandardized Coefficients		المحور
		Beta	Std.Error	B	
0.040	2.074	--	0.192	0.399	القيمة الثابتة (Constant)
<0.001	4.003	0.324	0.079	0.315	الافصاح الرقمي
0.007	2.723	0.214	0.072	0.196	الافصاح التفاعلي
<0.001	5.852	0.420	0.069	0.403	الافصاح الزمني

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي المتعددة بين المتغيرات المستقلة (الافصاح الرقمي – الافصاح التفاعلي – الافصاح الزمني) والمتغير التابع الشمول المالي كما يلي:

المعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي:

$Y=a+\beta 1X1+\beta 2X2+\ \beta 3X3$

$Y=(0.399)+0.315(X_1+)\ 0.196(X_2+)\ (0.403)X_3$

Y (المتغير التابع) الشمول المالي.

1X الافصاح الرقمي.

2X الافصاح التفاعلي.

3X الافصاح الزمني.

من خلال نتائج اختبار t يتبين ان المتغيرات المستقلة (الافصاح الرقمي – الافصاح التفاعلي – الافصاح الزمني) دال إحصائيا بمستوى دلالة عند 0.05 على المتغير التابع (الشمول المالي) وهو يدل على تأثير معنوي وإيجابي في معادلة الانحدار المتعدد.

الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الافصاح الرقمي على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الافصاح الرقمي على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.

لاختبار الفرضية حيث إن كلا المتغيرين المستقل والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط linear ومعامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيت ان المتغير المستقل هو الافصاح الرقمي والمتغير التابع الشمول المالي وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

جدول رقم (14) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين.

Std. Error of the Estimate تعين خطأ التعديل	Adjusted R Square مربع معامل الارتباط المعدل	معامل التحديد Square R	معامل الارتباطR
0.23446	0.699	0.701	0.837[a]

بين الجدول أعلاه إن قيمة معامل الارتباط بين الشمول المالي وبعد الافصاح الرقمي 0.837 وهي علاقة طردية قوية، كما بلغ معامل التحديد 0.701 مما يعني أن 70.1% من التغير في الشمول المالي يعود إلى التغير في بعد الافصاح الرقمي.

جدول رقم (15) تحليل التباين ANOVA بين المتغيرات التابع والمستقل.

مستوى الدلالة Sig	F	متوسط المربعات Mean Square	درجة الحريةdf	مجموع المربعات Sum of Squares	مصدر التباين
<0.001[b]	288.354	15.851	1	15.851	بين المجموعات Regression
		0.055	123	6.761	داخل المجموعة Residual
			124	22.613	المجموع

تبين في جدول تحليل التباين رقم (16) أن قيمة F المحسوبة تساوي 288.354 وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة 3.92، وبما أنا مستوى الدلالة يساوي أقل من 0.001 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية نقبل الفرضية البديلة القائلة **إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الافصاح الرقمي على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.**

جدول رقم (17) Coefficients a تأثير بعد الافصاح الرقمي على الشمول المالي.

مستوى الدلالة	T	معاملات موحدة Standardized Coefficients	معاملات غير معيارية Unstandardized Coefficients		Model النموذج
		Beta	Std.Error	B	
<0.001	3.777		0.223	0.842	القيمة الثابتة (Constant)
	16.981	0.837	0.048	0.814	الافصاح الرقمي

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي بين بعد الافصاح الرقمي والشمول المالي كما يلي:

$$Y=a+\beta 1X1$$
$$y = (0.842) + (0.814)x$$

Y (المتغير التابع) الشمول المالي.
X المتغير المستقل بعد الافصاح الرقمي.
وتمثل هذه المعادلة أثر بعد الافصاح الرقمي على الشمول المالي بواسطة المعامل B وقيمتا 0.837.

الفرضية الفرعية الثانية:
الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الافصاح التفاعلي على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الافصاح التفاعلي على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.

لاختبار الفرضية حيث إن كلا المتغيرين المستقل والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط linear ومعامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيت ان المتغير المستقل هو الافصاح التفاعلي والمتغير التابع الشمول المالي وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

جدول رقم (18) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين.

Std. Error of the Estimate تعين خطأ التعديل	Adjusted R Square مربع معامل الارتباط المعدل	معامل التحديد R Square	معامل الارتباطR
0.24970	0.658	0.661	0.813[a]

الجدول أعلاه إن قيمة معامل الارتباط بين الشمول المالي وبعد الافصاح التفاعلي 0.813 وهي علاقة طردية قوية، كما بلغ معامل التحديد 0.661 مما يعني أن 66.1% من التغير في الشمول المالي يعود إلى التغير في بعد الافصاح التفاعلي.

جدول رقم (19) تحليل التباين ANOVA بين المتغيرات التابع والمستقل.

مستوى الدلالة Sig	F	متوسط المربعات Mean Square	درجة الحريةdf	مجموع المربعات Sum of Squares	مصدر التباين
<0.001[b]	239.662	14.943	1	14.943	بين المجموعات Regression
		0.062	123	7.669	داخل المجموعة Residual
			124	22.613	المجموع

تبين في جدول تحليل التباين رقم (19) أن قيمة F المحسوبة تساوي 239.662 وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة 3.92، وبما أنا مستوى الدلالة يساوي أقل من 0.001 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية نقبل الفرضية البديلة القائلة **إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الافصاح التفاعلي على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.**

جدول رقم (20) Coefficients a تأثير بعد الافصاح التفاعلي على الشمول المالي.

Model النموذج	معاملات غير معيارية Unstandardized Coefficients		معاملات موحدة Standardized Coefficients	T	مستوى الدلالة
	B	Std.Error	Beta		
القيمة الثابتة (Constant)	1.207	0.221		5.462	<0.001
الافصاح التفاعلي	0.743	0.048	0.813	15.481	

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي بين بعد الافصاح التفاعلي والشمول المالي كما يلي:

$$Y=a+\beta 1X1$$

$$y = (1.207) + (0.743)x$$

Y (المتغير التابع) الشمول المالي.

X المتغير المستقل بعد الافصاح التفاعلي.

وتمثل هذه المعادلة أثر بعد الافصاح التفاعلي على الشمول المالي بواسطة المعامل B وقيمتا 0.813.

الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الافصاح الزمني على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الافصاح الزمني على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.

لاختبار الفرضية حيث إن كلا المتغيرين المستقل والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط linear ومعامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيت ان المتغير المستقل هو الافصاح الزمني والمتغير التابع الشمول المالي وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

جدول رقم (21) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين.

معامل الارتباطR	معامل التحديد Square R	Adjusted R Square مربع معامل الارتباط المعدل	Std. Error of the Estimate تعين خطأ التعديل
0.846[a]	0.715	0.713	0.22890

بين الجدول أعلاه إن قيمة معامل الارتباط بين الشمول المالي وبعد الافصاح الزمني 0.846 وهي علاقة طردية قوية، كما بلغ معامل التحديد 0.715 مما يعني أن 71.5% من التغير في الشمول المالي يعود إلى التغير في بعد الافصاح الزمني.

جدول رقم (22) تحليل التباين ANOVA بين المتغيرات التابع والمستقل.

مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحريةdf	متوسط المربعات Mean Square	F	مستوى الدلالة Sig
بين المجموعات Regression	16.168	1	16.168	308.584	<0.001[b]
داخل المجموعة Residual	6.444	123	0.052		
المجموع	22.613	124	--		

وتبين في جدول تحليل التباين رقم (22) أن قيمة F المحسوبة تساوي 308.584 وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة 3.92، وبما أنا مستوى الدلالة يساوي أقل من 0.001 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية نقبل الفرضية البديلة القائلة **إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الافصاح الزمني على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.**

جدول رقم (23) Coefficients a تأثير بعد الافصاح الزمني على الشمول المالي.

Model النموذج	معاملات غير معيارية Unstandardized Coefficients		معاملات موحدة Standardized Coefficients	T	مستوى الدلالة
	B	Std.Error	Beta		
القيمة الثابتة (Constant)	0.874	0.214	--	4.089	<0.001
الافصاح الزمني	0.811	0.046	0.846	17.567	

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي بين بعد الافصاح الزمني والشمول المالي كما يلي:

$$Y=a+\beta 1X1$$

$$y = (0.874) + (0.811)x$$

Y (المتغير التابع) الشمول المالي.

X المتغير المستقل بعد الافصاح الزمني.

وتمثل هذه المعادلة أثر بعد الافصاح الزمني على الشمول المالي بواسطة المعامل B وقيمتا 0.846.

مناقشة النتائج مع الدراسات السابقة

أثبتت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الإفصاح المحاسبي غير التقليدي (الرقمي، التفاعلي، الزمني) وبين تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية الليبية. وتُعد هذه النتيجة متسقة مع مجموعة واسعة من الدراسات السابقة، غير أن المقارنة تكشف عن جوانب اختلاف تبرز خصوصية البيئة الليبية. فقد اتفقت النتائج مع دراسة حسن (2022) التي أثبتت أن الإفصاح المحاسبي، سواء الإلزامي أو الاختياري، يسهم في تعزيز الشمول المالي من خلال زيادة ثقة العملاء. وهو ما ينعكس بوضوح في هذه الدراسة حيث أظهر المشاركون مستويات مرتفعة من الموافقة على دور الإفصاح الرقمي والتفاعلي في تحسين وضوح المنتجات المصرفية وزيادة إمكانية الوصول إليها. لكن الاختلاف يكمن في

أن الدراسة المصرية تناولت الإفصاح التقليدي جنبًا إلى جنب مع الاختياري، بينما ركزت الدراسة الحالية على الإفصاح غير التقليدي القائم على التكنولوجيا الرقمية، وهو ما يجعل نتائجها أكثر ارتباطًا بالتحولات الرقمية الراهنة. كما تتقاطع نتائج الدراسة مع ما توصل إليه Al Khub وآخرون (2024) بشأن أثر الإفصاح الرقمي في الأردن على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المهمشة. وهذا الاتفاق يعكس دور البيئة الرقمية في بناء الثقة المصرفية. غير أن الاختلاف يكمن في طبيعة السوق؛ ففي الأردن جاء الاهتمام منصبًا على المتعاملين والعملاء النهائيين، بينما ركزت هذه الدراسة على رؤساء الأقسام والمديرين المصرفيين، ما يضيف منظورًا داخليًا لم يُتناول كثيرًا في الدراسات، وتُظهر النتائج أيضًا انسجامًا مع دراسة Celestin وآخرون (2025) التي أكدت أهمية الإفصاح الزمني الفوري في تحسين كفاءة اتخاذ القرار المؤسسي، وهو ما انعكس في الدراسة الحالية من خلال قوة العلاقة بين الإفصاح الزمني والشمول المالي ($R = 0.846$). ومع ذلك، فإن الدراسة الحالية قدمت إضافة نوعية من خلال اختبار هذا البعد في قطاع مصرفي يعاني من تأخر في التحول الرقمي مقارنة بالدول التي تناولتها الدراسات السابقة، مما يبرز الأثر الإيجابي المبكر لهذه الممارسات في بيئة متأخرة نسبيًا.أما دراسة Elmaasrawy وآخرون (2025) فقد أظهرت أن الإفصاح الرقمي عبر التطبيقات المصرفية في سلطنة عُمان كانت له آثار متباينة، إذ ارتبط سلبًا بالودائع وإيجابًا بالقروض. وهو ما يختلف عن نتائج هذه الدراسة التي أظهرت أثرًا إيجابيًا عامًا للإفصاح غير التقليدي على الشمول المالي. ويُعزى هذا الاختلاف إلى طبيعة المرحلة التي تمر بها المصارف الليبية، إذ أن استخدام الإفصاح الرقمي ما يزال في بدايته، وبالتالي يظهر أثره الإيجابي بوضوح، بينما في البيئات الأكثر نضجًا قد تتكشف آثار جانبية معقدة تحتاج إلى إدارة أكثر دقة. وبالمثل، تتوافق النتائج مع دراسة حامد (2024) التي أكدت دور التحول الرقمي في تحسين جودة الإفصاح في المصارف الليبية، مع اختلاف جوهري يتمثل في أن هذه الدراسة ركزت على ارتباط الإفصاح بجودة المعلومات، بينما وسعت الدراسة الحالية الإطار لتشمل انعكاس الإفصاح على الشمول المالي كأحد مخرجات الثقة المالية. إذ يمكن القول إن هذه الدراسة جاءت داعمة للدراسات التي تؤكد على دور الإفصاح غير التقليدي في تعزيز الشمول المالي، لكنها في الوقت ذاته تكشف عن خصوصية البيئة الليبية، حيث أن أثر هذه الأبعاد يظهر أقوى مما هو عليه في بيئات أخرى. ويُعزى ذلك إلى الفجوة الكبيرة في الخدمات المالية في ليبيا، مما يجعل أي تحسين في الإفصاح غير التقليدي يُحدث أثرًا ملموسًا وفوريًا.

النتائج:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الإفصاح المحاسبي غير التقليدي مجتمعة (الرقمي – التفاعلي – الزمني) على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية الليبية.

2. الإفصاح الرقمي يسهم بشكل جوهري في تحسين الوصول إلى المعلومات وتقليل الأخطاء وزيادة ثقة العملاء.

3. الإفصاح التفاعلي يعزز قنوات التواصل المباشر مع العملاء، ويدعم بناء علاقات مستمرة، ويزيد من وضوح المنتجات المصرفية.

4. الإفصاح الزمني الفوري يرفع من سرعة الاستجابة للأحداث المالية، ويقلل فجوات المعلومات، ويساعد على اتخاذ قرارات مالية دقيقة.

5. الشمول المالي في المصارف الليبية تأثر بشكل مباشر وإيجابي بتطبيق هذه الأنماط من الإفصاح، وهو ما يعزز من قدرة المصارف على استقطاب شرائح أوسع من العملاء.

التوصيات

1. تعزيز البنية التحتية الرقمية في المصارف الليبية، بما يسمح بتطبيق الإفصاح الفوري والرقمي بفاعلية أكبر.
2. إصدار معايير محلية للإفصاح غير التقليدي تتماشى مع الممارسات الدولية، مع تكييفها للبيئة الليبية.

3. تشجيع الثقافة المالية عبر برامج توعية تستهدف العملاء لزيادة الاستفادة من الخدمات الرقمية والتفاعلية.
4. تحفيز مصرف ليبيا المركزي على تبني سياسات داعمة للإفصاح الشامل، وإلزام المصارف بنشر بيانات دورية مرتبطة بمؤشرات الشمول المالي.
5. الاستثمار في تدريب الكوادر المصرفية على أحدث أدوات الإفصاح، بما يعزز من كفاءة التعامل مع التقنيات الرقمي

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021). دليل الشمول المالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية.الرابط: https://www.undp.org/ar
2- البنك المركزي المصري. (2021). الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. القاهرة: إدارة التثقيف المالي.الرابط: https://www.cbe.org.eg

3-البياتي، محمود مهدي(2005) تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد، عمان،49.

4- صندوق النقد العربي. (2022). تعزيز الشمول المالي في الدول العربية: التحديات والفرص. أبوظبي: برنامج الشمول المالي.الرابط: https://www.imf.org/ar
5- الطيب، محمد الأمين. (2022). مدى مساهمة الخدمات المصرفية الإلكترونية في توسيع الشمول المالي في الجزائر. المجلة العربية للعلوم المالية والمصرفية، 20(4)، 101–120.
6- عبد الله، فاطمة محمد. (2023). أثر التحول الرقمي على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية. مجلة الاقتصاد الإسلامي المعاصر، 15(2)، 65–82.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Brown, N. C. (2021). How do disclosure repetition and interactivity influence investors' information processing? SSRN. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3557891
2- Al Khub, A., Saeudy, M., & Gerged, A. M. (2024). Digital financial inclusion in emerging economies: Evidence from Jordan. Sustainability, 16(1), Article 123. https://doi.org/10.3390/su16010123
3- Al-Shubiri, F. N., & Al-Abedallat, A. Z. (2021). The impact of accounting disclosure quality on financial inclusion in emerging economies. Journal of Accounting and Financial Studies, 13(2), 45–63. https://doi.org/10.2139/ssrn.3758962
4- Celestin, M., Mishra, S., & Mishra, A. K. (2025). Real-Time Financial Reporting in the Digital Age: How Companies Are Adapting to the Growing Demand for Instantaneous Financial Insights. Insight Journal of National Open College, 2(1), 96–117. https://doi.org/10.5281/zenodo.15366124
5- CGAP. (2021). Consumer protection and disclosure in digital finance. Consultative Group to Assist the Poor. **https://www.cgap.org**
6- CIRO. (2024). Timely disclosure requires companies to report all material information in a timely and fair manner. CIRO. Retrieved from https://www.ciro.ca/markets/trade-surveillance/trading-halts-timely-disclosure

7- Elmaasrawy, H. E., Tawfik, O. I., & Almashikhi, M. A. A. (2025). The impact of disclosing digital financial inclusion indicators through mobile banking on deposits, loans and sustainable growth rate. Cogent Economics & Finance, 13(1), Article 2457486. https://doi.org/10.1080/23322039.2025.2457486
8- Global Findex. (2021). The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19. World Bank. https://globalfindex.worldbank.org
9- Guthrie, J., & Parker, L. D. (2016). Corporate social disclosure: Aomparative international analysis. Advances in Public Interest Accounting, 1, 159–175. **https://doi.org/10.1108/S1041-706020160000001009**
10- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. Journal of Accounting and Economics, 31(1–3), 405–440. https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00018-0
11- IFAC. (2020). Digital transformation and the future of accountancy. International Federation of Accountants**. https://www.ifac.org**
12- IFC. (2021). Digital Financial Services and the Role of Accounting Disclosure in Emerging Markets. International Finance Corporation. https://www.ifc.org
13- IFRS Foundation. (2024). Digital financial reporting—Facilitating digital comparability and analysis of financial reports. IFRS. Retrieved from https://www.ifrs.org/digital-financial-reporting/
14- Khlifi, F. (2021). Web-based financial reporting, social media, and information asymmetry: The case of Saudi Arabia. Journal of Financial Reporting and Accounting, 19(1), 1–22. https://doi.org/10.1108/JFRA-01-2020-0024
15- Li, Y. (2010). The determinants of voluntary disclosure in China: An empirical study. Chinese Management Studies, 4(3), 186–206. https://doi.org/10.1108/1750614101107415
16- OECD. (2023). Corporate Transparency and the Use of Non-Financial Disclosure in the Digital Era. Organisation for Economic Co-operation and Development. https://www.oecd.org
17- Taylor, D., Osei-Tutu, F., & Awuye, I. S. (2024). The role of accounting standards in financial inclusion. International Review of Financial Analysis, 96, Article 103594. https://doi.org/10.1016/j.irfa.2024.103594
18- Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1986). Positive Accounting Theory. Prentice-Hall
19- World Bank. (2020). Measuring financial inclusion and the fintech revolution: Global Findex Database 2020**. https://globalfindex.worldbank.org**
20- World Bank. (2022). Financial Inclusion Overview. https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview